

يقوم الباروميتر العربي (مقياس الديمقراطية العربي) باستطلاعات رأي لقياس تطور آراء ومواقف السكان في الدول العربية تجاه مجموعة من القيم والمبادئ مثل الحريات والتعددية ومفهوم الديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة السياسية والعمل المدني، كما يرصد القيم الاجتماعية والثقافية. أنجزت الدورة الأولى من الاستطلاعات في 2006-2008 ثم الدورة الثانية في 2010-2011. الدورة الثالثة التي أجريت عام 2013 تتيح المجال لرصد اتجاهات الرأي العام على المدى الطويل بغض النظر عن ردود الأفعال المباشرة تجاه الأحداث

نيسان/إبريل 2014

هل تفادت الجزائر الربيع العربي؟ الباروميتر العربي يستقصي تغييرات بلد وشعب

مايكل روبينز *

سيصوّت الجزائريون في السابع عشر من إبريل / نيسان من عام 2014 في الانتخابات الرئاسية. ترشح الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة رغم صحته المتدهورة منذ سنة 2006. بينما تدعو الأحزاب البارزة المواطنين إلى مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على ترشح بوتفليقة وعلى الإجحاف الموجود في القانون الانتخابي، تبدو المؤسسة الحاكمة واثقة من انها نزع فتيل الغضب الشعبي وانها ستنتج في فرض مرشحها. لكن شوارع المدن الجزائرية في حالة غليان نسبي.

وبينما يستعد الجزائريون للذهاب إلى صناديق الاقتراع، يكشف تحليلٌ أخير لثلاثة استطلاعات للرأي العام أجراه الباروميتر العربي بين عامي 2006 و2013، أنّ أقلية فقط من المواطنين تقيم أداء الحكومة أو الحالة الديمقراطية بشكل إيجابي. رغم ذلك، ثمة نزعة إجمالية منذ بداية الربيع العربي إلى رضا متزايد تجاه الحياة في الجزائر. مثلاً، وصل عدد الجزائريين الذين قيموا أداء الحكومة على أنه جيد في عام 2013 إلى أربعة أضعاف عددهم قبلها بسنتين فقط (ارتفعت النسبة من 10% إلى 40%). وبشكل مشابه، ارتفعت نسبة من يقولون إن الحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان جيدة أو جيدة جداً من 8% في عام 2011 إلى حوالي ثلث السكان (32%) في عام 2013.

كما تزايد الرضا تجاه حالة الاقتصاد بشكل كبير خلال ذات الفترة. وتضاعف عدد الجزائريين الذين يرون أن الاقتصاد بحالة جيدة أو جيدة جداً في عام 2013 (66%) مقارنة مع 2011 (32%). قد يعود جزء من هذا التغيير إلى الزيادة الكبيرة في إنفاق الحكومة خلال السنوات التي تلت الربيع العربي. رغم هذا، يعتقد عدد كبير من الجزائريين (77%) أن المشاكل الاقتصادية تبقى التحدي الأكبر الذي يواجه بلدهم.

يميل عددٌ أكبر من الجزائريين إلى القول إن حقوقهم الأساسية مكفولة، بما فيها حرية التعبير، حرية الصحافة وحرية التصويت في الانتخابات. في عام 2013، قالت نسبة ثلاثة أرباع من المواطنين أن هذه الحريات مكفولة. الاستثناء الكبير الوحيد هو حرية التظاهر السلمي، حيث قالت أقلية من المواطنين (42%) في عامي 2011 و2013 أن هذا الحق مكفول.

ربما بسبب التجارب الأخيرة في مصر وتونس، فضّل معظم الجزائريين (78%) في عام 2013 التغيير التدريجي للنظام الموجود على الإصلاح الجذري والمفاجئ. على سبيل المقارنة، كانت نسبة من فضلوا تطبيق الإصلاحات التدريجية أقل بكثير في الأشهر الأولى التي تلت الربيع العربي

(54%) . رغم النجاح الانتخابي للأحزاب الإسلامية في مصر وتونس بُعيد الربيع العربي، تتمتع الأحزاب الدينية بنجاح ضئيل في الجزائر. فرغم أن معظم الجزائريين لا ينتمون إلى أحزاب سياسية، ازدادت نسبة من يعتبرون حزبيين في عام 2013 عن نسبة عام 2011 (ازدادت النسبة 25 نقطة). لكن الأحزاب الإسلامية لم تستفد بشكل كبير. فالأحزاب السياسية التي تتمتع بأوسع دعم شعبي هي: جبهة التحرير الوطنية (18%) والتجمع الوطني من أجل الديمقراطية (6%).

إجمالاً، ما عاد الجزائريون يؤيدون دوراً بارزاً للدين في السياسة. فرغم أن الجزائريين كانوا منقسمين في عام 2006 تجاه دور الدين في السياسة، يظهر الاستطلاع الأخير للرأي أن ثلاثة أرباع المواطنين متفقون على أنه يجب ألا يؤثر رجال الدين على التصويت في الانتخابات. في ذات الوقت، تنخفض نسبة من يطالبون أن يكون للزعماء الدينيين تأثير على قرارات الحكومة إلى أقل من 30%.

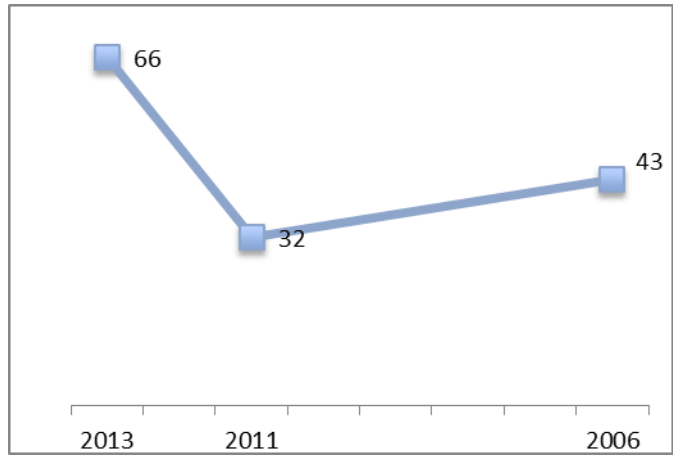
أظهر الاستطلاع أيضاً اختلافات هائلة بين الأجيال. فعلى سبيل المثال، لا يميل الجزائريون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة إلى تقييم الأداء الإجمالي للحكومة على أنه إيجابي ولا يظهرون الرضا تجاه جهود الحكومة لخلق فرص العمل. بيد أن ذلك الموقف لا ينطبق على الذين تتجاوز أعمارهم 35 عاماً، كما أن الشباب الجزائري أقل اهتماماً بكثير من الفئة الأكبر عمراً تجاه دعم الأحزاب السياسية.

يقول الجزائريون أن وضع بلدهم يتحسن

بُعيد أحداث الربيع العربي، قام النظام الجزائري بإصلاحات سياسية أقل من العديد من الدول العربية. لكن الجزائريين يقولون إنّ الوضع الإجمالي لبلدهم تحسّن من عدة نواحي وبصورة ملموسة خلال هذه الفترة. يميل الجزائريون الآن إلى القول إنّ وضعهم الاقتصادي جيد وإنّ أمنهم الشخصي مكفول وحال الديمقراطية وحقوق الإنسان جيدة؛ لم تكن الحال هكذا عند انطلاق الربيع العربي.

ارتفاع الرضى عن الوضع الاقتصادي (عن الباروميتر العربي)

كانت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول العربية، تعاني في السنوات التي سبقت الربيع العربي من ارتفاع معدل البطالة. ربما بسبب التأثيرات الجانبية لتباطؤ الاقتصاد العالمي، انخفضت نسبة الجزائريين الذين يقولون إنّ الوضع الاقتصادي لبلدهم جيد من 43% في عام 2006 إلى 32% في عام 2011. لكن نسبة الرضا عن الوضع الاقتصادي ارتفعت بشكل كبير بُعيد الربيع العربي. ففي عام 2013، صنفت نسبة 66% من الجزائريين الوضع الاقتصادي على أنه إما جيد (57%) أو جيد جداً (9%). إجمالاً، اتفق الجزائريون الذين تتراوح



أعمارهم بين 18 و34 سنة مع الذين تفوق أعمارهم 35 سنة على هذا الرأي في الاستطلاعات الثلاثة.

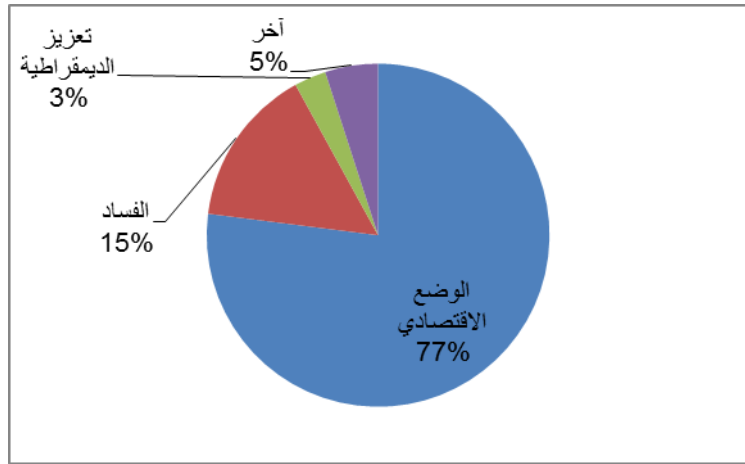
قد يكون هذا التغيير الكبير نتيجةً لعدد من العوامل. العامل الأهم كان قرار الحكومة زيادة الإنفاق الاجتماعي بعد بداية الربيع العربي مباشرة: تمت زيادة نسبة رواتب القطاع العام بنسبة 34%¹ زاد الإنفاق الحكومي على دعم السلع والسكن، كما تم دعم برامج القروض للشباب. ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 25% تقريباً.²

في ذات الوقت، تقلص الاقتصاد في تونس المجاورة بعد ثورة 14 كانون الثاني / يناير بنسبة 2% وارتفعت البطالة من 13% في عام 2010 إلى 3,18% في عام 2011. ورغم أن الاقتصاد التونسي نما بنسبة 4% في عام 2012، تراجعت البطالة إلى 6,17% فقط. خلال نفس الفترة، نما الاقتصاد الجزائري بمعدل 3% سنوياً بشكل ثابت، لكن نسبة البطالة لم تتغير كثيراً، إذ أنها ارتفعت من 10% في عام 2010 إلى 11% في عام 2011.³

التحديات الأكثر تأثيراً في الجزائر

نسبة من قال: (عن الباروميتر العربي)

رغم ذلك، يبدو واضحاً أن العديد من الجزائريين ظلوا مهتمين بالوضع الاقتصادي. فثلاثة أرباعهم يضعون المشاكل الاقتصادية، مثل الفقر والتضخم، على رأس قائمة التحديات التي تواجه بلدهم. يأتي الفساد الإداري في المرتبة الثانية (15%)، بينما لا تعدو نسبة المواطنين الذين يجدون في تعزيز الديمقراطية التحدي الأكبر عن 3%، بينما يعطي 5% من المواطنين الأولوية لمجموعة من المشاكل الأخرى.

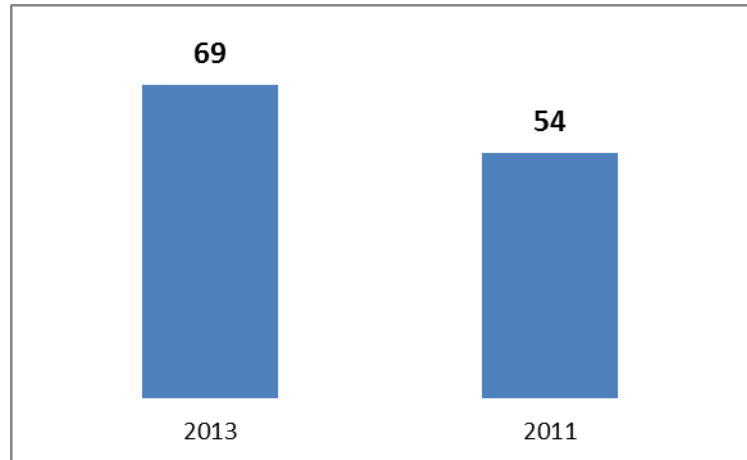


يميل الجزائريون أيضاً إلى القول إن أمنهم

الشخصي مكفول أكثر مما كان عليه الحال في الشهور التي تلت الربيع العربي. ففي عام 2011، كانت نسبة 54% من المواطنين تشعر بالأمان، ولكن هذه النسبة ارتفعت في عام 2013 إلى حوالي 69%. وتتصادف هذه الزيادة جزئياً مع جهود الحكومة في السيطرة على المجموعات المسلحة في البلاد.

ارتفاع مستوى الإحساس بالأمن الشخصي

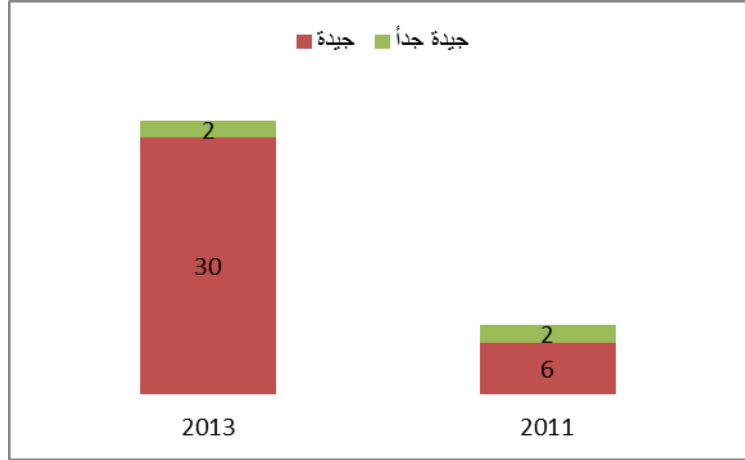
نسبة من رأى أن أمنهم الشخصي مضمون أو مضمون بشكل كامل (عن الباروميتر العربي)



الديمقراطية وحقوق الإنسان

نسبة من قال إنها جيدة أو جيدة جداً (عن الباروميتر العربي)

رغم أن معظم الجزائريين يشعرون بالأمان، أقلية هي الفئة التي تصف حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالجيدة أو الجيدة جداً سواء في عام 2011 أو في عام 2013. والحق أن الرأي الأكثر شيوعاً هو القائل بأنّ الحالة ليست جيدة وليست سيئة (59% قالوا هذا في عام 2011 و48% قالوا هذا في عام 2013). لكنّ النظرة الإجمالية تشير إلى أن الجزائريين يزدادون رضياً تجاه حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادهم، فقد كانت نسبة من تقول إنّ الحالة جيدة أو جيدة



جداً لا تتجاوز 8% في عام 2011، بينما وصلت النسبة إلى حوالي الثلث (32%) في عام 2013.

الآراء تجاه الأداء الحكومي

في عام 2013، قال أكثر من نصف الجزائريين إنّ الحكومة تقوم بعمل جيد إجمالاً أو في مشاكل محددة من قبيل خلق فرص العمل، تقليص عدم تكافؤ الدخل أو إدارة التحول الديمقراطي. لكن الباروميتر العربي وجد أن نسبة التقييم الإيجابي لأداء الحكومة ارتفعت بشكل كبير منذ الأيام الأولى للربيع العربي.

تحسّن النظرة إلى الحكومة (عن الباروميتر العربي)

نسبة من قال إن الحكومة تقوم بعمل جيد أو جيد جداً

الفرق	2013	2011
الإجمالي	40	10
تضييق الفجوة في الدخل	27	10
خلق وظائف	31	15
إدارة الانتقال الديمقراطي	47	-

في عام 2011، كان الرضا عن الأداء الحكومي منخفضاً للغاية⁴. فقط واحد من أصل عشرة جزائريين قال ان الحكومة تقوم بعمل جيد أو جيد جداً. تضاعف الرقم أربع مرات في عام 2013، ما يعني زيادة بنسبة 30%.

النتائج مشابهة فيما يتعلق بمشاكل محددة. في عام 2011، قال 10% فقط من المواطنين إنّ أداء الحكومة جيد في مجال تقليص عدم التكافؤ الاقتصادي، وهي تقريباً نفس النسبة لعام 2006 (14%). لكن بحلول عام 2013، ازدادت النسبة إلى أكثر من النصف (27%). كذلك ارتفعت مؤخراً نسبة التقييم الإيجابي لجهود الحكومة لخلق فرص العمل. في عام 2006 و2011، كانت نسبة الجزائريين الذين قالوا أنّ الحكومة تقوم بجهود طيب لزيادة العمالة لا تتجاوز 20% (17% و15% على التوالي). وارتفعت النسبة إلى حوالي الثلث (31%) في عام 2013.

الجزائريون الأصغر عمراً أقل رضياً عن أداء الحكومة من مواطنيهم الأكبر عمراً. 33% من الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة كانوا راضين عن الأداء الإجمالي للحكومة، بينما وصلت النسبة إلى 46% بين الذين تتجاوز أعمارهم 35 سنة. وقال 26% من الشباب الجزائري إن أداء الحكومة جيد أو جيد جداً، بينما كانت النسبة 36% بين

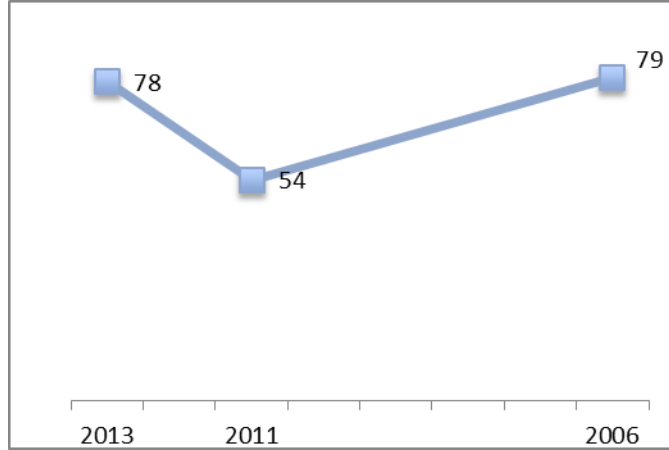
الجزائريين الأكبر عمراً. لكن الاختلافات العمرية كانت محصورة في هاتين المشكلتين؛ فقد اتفقت الفئتان على أن الحكومة تقوم بعمل جيد تجاه تقليص هوة الدخل وإدارة الانتقال الديمقراطي.

رفض الإصلاح الجنري

نسبة من يوافق أو يوافق بقوة على أن الإصلاح ينبغي أن يتحقق تدريجياً وليس مرة واحدة

(عن الباروميتر العربي)

ويميل الجزائريون الآن إلى تطبيق الإصلاحات بشكل تدريجي أكثر مما كانوا عند بداية الربيع العربي، وقد يكون للأمر علاقة بالرضا المتزايد عن الحكومة. كانت نسبة الجزائريين الذين تقبلوا الإصلاح التدريجي عام 2011 (54%)، وارتفعت النسبة في عام 2013 إلى 78%، وهي تقريباً ذات النسبة لعام 2006 (79%). حدّد العديد من الجزائريين من رغبتهم في تغييرات كبرى وفضلوا إصلاحات تدريجية للنظام الموجود، وربما كان السبب هو ما آلت إليه الأمور في مصر وتونس.



الحقوق والحريات

تزايدت نسبة الجزائريين الذين يعتقدون أنهم يتمتعون بعدد من الحقوق الأساسية بشكل كبير منذ بداية الربيع العربي. وربما يكون لهذا التغيير علاقة بالإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية استجابةً للأحداث التي اجتاحت المنطقة. في عام 2011، رفعت الحكومة حالة الطوارئ التي كانت ساريةً لعقدين من السنين. علاوةً على ذلك، تبنى النظام قوانين جديدةً للتحكم بالمؤسسات، الإعلام والأحزاب السياسية. اعتبر النظام هذه القوانين خطواتٍ كبرى إلى الأمام، رغم أن ناشطي المعارضة اعتبروها خطواتٍ للخلف⁵.

في ذات العام، اعتبر أكثر من نصف الجزائريين (53%) أن حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية وحرية الصحافة كانت مكفولة لدرجة متوسطة أو كبيرة. في عام 2013، ارتفعت نسبة من يقولون إن هذه الحقوق مكفولة إلى أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين (80% و78% على التوالي).

نسبة من يقولون إن الحرية مضمونة إلى مدّ متوسط أو كبير

27+	80	53	حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية
25+	78	53	حرية الصحافة
16+	89	69	حرية التصويت في الانتخابات
-	42	42	حرية التظاهر السلمي

بشكل مشابه، يعتقد معظم الجزائريين أنهم يتمتعون بحرية التصويت في الانتخابات. كانت نسبة من رأوا أنّ هذا الحق مكفول تصل إلى 69% في عام 2011، لكن النسبة ارتفعت إلى 89% في عام 2013 (أي بزيادة 20 نقطة). ارتفعت نسبة من يرون أنّ حرية التعبير متاحة خلال نفس الفترة من 60% إلى 76% (أي بزيادة 16 نقطة).

لكن أقلية فقط من الجزائريين تعتقد أن حرية التظاهر السلمي مكفولة بدرجة كبيرة أو متوسطة. في عام 2011 كانت نسبة من يعتقدون هذا حوالي 42%، بقيت النسبة على حالها في عام 2013، ربما بسبب قيود الحكومة على حرية التجمع⁶.

سياسة الأحزاب

قليل جداً من الجزائريين منتمون إلى أحزاب سياسية. ولم تزد نسبة من قالوا إنهم أعضاء في حزب سياسي عن 2% فقط في عام 2011، ولم تتجاوز النسبة 3% في عام 2013. لكن نسبة أكبر من الجزائريين يصرحون الآن أنهم يؤيدون حزباً سياسياً.

في عام 2011، قالت نسبة تسعة من عشرة من المواطنين (87%) أنه لا يوجد حزب يمثل طموحاتهم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. بين البقية، كانت جبهة التحرير الوطنية تحظى بأكثر دعم (6%)، بينما حظي التجمع الوطني من أجل الديمقراطية بنسبة 3% والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بنسبة 2%. لم يحظ أي حزب آخر بما يزيد على 1% من دعم الشعب.

في عام 2013، أصبح الجزائريون أكثر ميلاً إلى التصريح بتفضيلهم لحزب سياسي معين. انخفضت نسبة المواطنين الذين يقولون إنه لا يوجد حزب سياسي يمثلهم إلى 62%. في هذه الأثناء، تضاعف دعم جبهة التحرير الوطنية ثلاثة أضعاف (18%). شكل التجمع الوطني من أجل الديمقراطية ثاني أكبر نسبة (6%)، يليه حزب العمال بنسبة 4%. فقط اثنان بالمائة من الجزائريين يؤيدون كل الأحزاب الأخرى.

في عام 2013، كان الجزائريون الذين تفوق أعمارهم خمسة وثلاثين سنة أكثر ميلاً من الأصغر سناً إلى تحديد ميلهم لحزب سياسي. فقط نصف هؤلاء الكبار قالوا إنه لا يوجد حزب سياسي يمثلهم، بينما لم يفضل ثلاثة أرباع

المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 سنة أي حزب سياسي. كان الكبار أكثر دعماً لجبهة التحرير الوطنية من الأصغر سناً (26% مقابل 9%). وكان تأييد كافة الأحزاب الأخرى متكافئاً تقريباً بين الفئتين العمريتين المذكورتين.

أغلبية الجزائريين لا يجدون أنفسهم ممثلين من الأحزاب السياسية

نسبة من قال ... حزب يمثل بشكل أفضل

الفرق	2013	2011	
25-	62	87	لا يمثل أي حزب جبهة التحرير الوطني
12+	18	6	التجمع الوطني الديمقراطي
3+	6	3	حزب العمال
3+	4	1	الجبهة الوطنية الجزائرية
2+	2	1	جبهة القوى الاشتراكية
1+	2	1	حركة مجتمع السلم
1+	1	1	حركة النهضة
0	2	2	تجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
0	1	-	جيل حديد

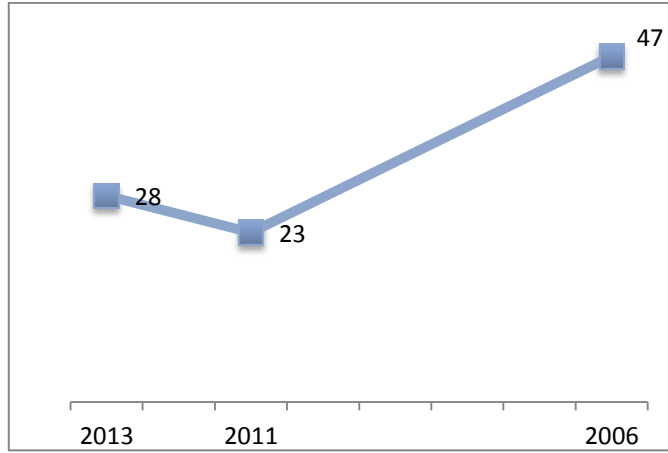
(عن الباروميتر العربي)

الدين والسياسة: فترة ما بعد هيمنة التيار الإسلامي؟

تراجع دعم فكرة منح القادة الدينيين دوراً في العملية السياسية خلال العقد الأخير. رغم أن الجزائريين كانوا منقسمين في عام 2006 إزاء الدور الذي يجب أن يلعبه الدين في السياسة، تدعم أقلية فقط الآن فكرة منح دور كبير للإسلام في السياسة. ويصف علماء الاجتماع الجزائريون هذه النزعة بفترة ما بعد هيمنة التيار الإسلامي.

تدني الدعم للخلط بين الدين والسياسة

نسبة من يوافق أو يوافق بقوة أن القادة الدينيين يجب أن يكون لهم دور في القرارات الحكومية (عن الباروميتر العربي)

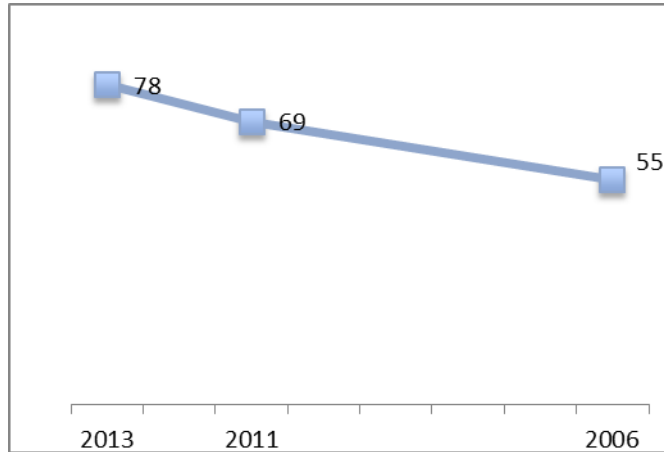


في عام 2006، قال نصف الجزائريون (47%) إنه يجب أن يكون للزعماء الدينيين تأثيرٌ على قرارات الحكومة. لكن، وبحلول عام 2011، تراجعت النسبة إلى أقل من الربع (23%). ولم تتغير النسبة كثيراً في عام 2013، حيث فضل 28% من المواطنين أن يكون للزعماء الدينيين دورٌ في قرارات الحكومة.

بشكل مشابه، كان الجزائريون منقسمين في عام 2006 حول وجوب أن يكون للزعماء الدينيين تأثيرٌ على تصويت المواطنين في الانتخابات. في ذلك الوقت، قال حوالي نصف الجزائريين (55%) أنه يجب ألا يكون للزعماء الدينيين هذه السلطة. بحلول عام 2011، قال أكثر من ثلثي المواطنين (69%) أنه يجب ألا يؤثر الزعماء الدينيون على التصويت في الانتخابات، وارتفعت هذه النسبة إلى 78% في عام 2013.

الغالبية لا تريد أن يؤثر القادة الدينيون على الانتخابات

نسبة من يوافق أو يوافق بقوة على أن يكون للقادة الدينيين تأثير في كيفية أداء الناخبين لأصواتهم (عن الباروميتر العربي)



حول استطلاع الرأي

تقدم استطلاعات الرأي نماذج عينات عشوائية لبالغين تتجاوز أعمارهم الثمانية عشر عاماً. تمت المقابلات وجهاً لوجه باللغة العربية وغطت كل مناطق البلاد. تتضمن استطلاعات الرأي هذه أسئلة تتعلق بالاقتصاد، المؤسسات والمواقف السياسية، الانتخابات والبرلمان، الإعلام، الديمقراطية وبمواضيع اجتماعية وقيم دينية وثقافية، وكذلك بشؤون دولية. تتضمن الموجة الثالثة من الاستطلاعات أسئلة تتعلق بالتطورات السياسية المرتبطة بالربيع العربي.

تم إجراء الاستطلاع الأول بين 26 أيار/ مايو و18 حزيران/ يونيو من عام 2006، وتم استجواب 1300 شخصاً. أشرف الدكتور عبد الله بدايدة من جامعة الجزائر على الاستطلاع. تم تصنيف النماذج حسب المنطقة. وبالتالي تم استعمال العينة العشوائية المحلية لاختيار المناطق مع مراعاة العمر، التعليم والجنس.

تم إجراء الاستطلاع الثاني بين 15 نيسان/ أبريل و11 أيار/ مايو من عام 2011 وتم استجواب 1216 شخصاً. أشرف الدكتور عبد الناصر الجابي من جامعة الجزائر على الاستطلاع. تم تبني نفس المنهج السابق مع جمع الولايات الثماني والأربعين في مناطق جغرافية أوسع تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الشمال، الجبال، والجنوب. وتم توزيع المقابلات على هذه المناطق الثلاث حسب حصتها المتعلقة بحجمها. وصنفت المناطق الصغرى على أنها إما ريفية أو حضرية، حسب عدد السكان. المناطق التي يزيد عدد سكانها على 1100 اعتبرت حضرية. تم اختيار بيت من أصل عشرة بيوت عشوائياً ضمن كل حي. تم استجواب 877 شخصاً في المناطق الحضرية و339 شخصاً في المناطق الريفية.

وتم إجراء الاستطلاع الثالث بين 13 آذار/ مارس و6 نيسان/ أبريل من عام 2013 وتم استجواب 1220 شخصاً. أشرف الدكتور عبد الناصر الجابي نفسه على الاستطلاع وتم تطبيق المنهج الذي أتبع في الموجة الثانية من الاستطلاعات. تم استجواب 810 أشخاص في المناطق الحضرية و410 أشخاص في المناطق الريفية.

يمكن تتبع الاستبيانات الكاملة لكل موجة والمعلومات الإضافية المتعلقة بالاستطلاعات على موقع الباروميتر العربي (www.arabbarometer.org).

يعد الباروميتر العربي جزء من استطلاعات عالمية، وقاعدة العمليات الخاصة به توجد في مركز الدراسات الاستراتيجية بالاردن ويتعاون الباروميتر مع جهات عدة من بينها: مبادرة الإصلاح العربي، جامعة ميتشجن، جامعة برينستون، المركز الفلسطيني للدراسات و مراكز الابحاث الوطنية التي تقوم باستطلاعات في الدول المعنية. بالنسبة للاصدار الثالث فالاستطلاعات تمت في دول مثل مصر، تونس، الجزائر، المغرب، السودان، الاردن، فلسطين، لبنان، اليمن، المملكة العربية السعودية والعراق. و تم التمويل من جانب افرو باروميتر، المركز الكندي الدولي للبحث والتنمية، و المركز الامريكى للسلام.

الهوامش

¹ صالح، حمود: "هل الجزائر محصنة ضد الربيع العربي؟". موقع BBC Online، 27 يوليو، 2011. <http://www.bbc.com/news/world-africa-14167481>

² هوبر، دانيللا، سوزي دينيسون وجيمس دي لو سور: "الجزائر: ثلاث سنوات بعد الربيع العربي". سلسلة أوراق البحر المتوسط، مؤسسة جيرمان مارشال في الولايات المتحدة، 2014.

http://www.iai.it/pdf/mediterraneo/GMF-IAI/Mediterranean-paper_24.pdf

³ مؤشرات التطور العالمي، البنك الدولي، 2014؛ منظمة العمل الدولية، 2014.

⁴ لم يتم طرح هذا السؤال في عام 2006.

⁵ أنظر: "قانون جديد للإعلام في الجزائر يقيد حرية التعبير"، جمعية حماية الصحفيين، 25 يناير، 2012.

http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=662&Itemid=1

<https://www.cpi.org/2012/01/in-algeria-new-media-law-stifles-free-expression.php>

⁶ مركز أخبار الأمم المتحدة، "رئيسة منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تطالب الجزائر بمراجعة قوانين المجتمع المدني وحرية التجمع"،

19 سبتمبر، 2012.

<http://www.un.org/apps/news/story.asp/story.asp?NewsID=42936&Cr=algeria&Cr1=#.U0MTOa1dVIA>